الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4626 | الخميس | 2 محرم 1445 هـ | 20 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

في بيان مشترك صادر عن البلدين عقب لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

تركيا والسعودية تدعوان لحل سياسي للصراع بالسودان واليمن

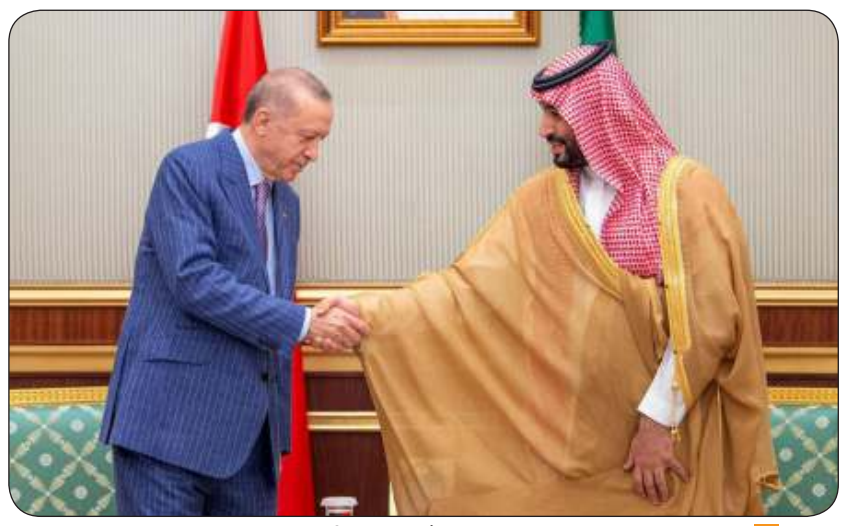
ولي العهد السعودي عقد مباحثات مع الرئيس التركي في مدينة جدة

«وكالات» : دعت تركيا والسعودية، الأربعاء، إلى حل سياسي للصراع الدائر في السودان واليمن، كما جددا إدانتهما للاعتداءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك في بيان مشترك صادر عن البلدين عقب لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مدينة جدة الاثنين، في إطار جولة خليجية شملت أيضا قطر والإمارات.

وبحسب البيان، فقد أكد الجانبان على أهمية التزام طرفي الصراع في السودان بوقف إطلاق النار الدائم والبناء على إعلان جدة الموقع بتاريخ 11 مايو 2023، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية الأخرى.

وحث الجانبان، وفق البيان، طرفي الصراع على الالتزام بالحوار السياسي من أجل الوصول إلى حل مستدام للصراع، واتخاذ إجراءات ضرورية لتخفيف معاناة الشعب السوداني.

كما أكدا أن حل الأزمة يمكن تحقيقه من خلال عملية سياسية سودانية داخلية فعلية تحترم سيادة ووحدة البلاد، وتحافظ على مؤسسات الدولة.

وفي الشأن اليمني، أكدت أنقرة والرياض أهمية الدعم الكامل للجهود الأممية والإقليمية للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

وأشاد الجانب التركي، وفق البيان، بجهود المملكة ومبادراتها العديدة الرامية إلى تشجيع الحوار والوفاق بين الأطراف اليمنية، ودورها في تقديم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية لكافة مناطق اليمن.

كما أكد الجانبان دعمهما الكامل لمجلس القيادة الرئاسي في الجمهورية اليمنية، مشددين على أهمية انخراط الحوثيين بإيجابية مع الجهود الدولية والأممية الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهود السلام.

وفي الشأن الفلسطيني، أعربت تركيا والسعودية، عن إدانتهما «للاعتداءات والاستفزازات الإسرائيلية المتواصلة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد الجانبان على ضرورة تكثيف الجهود الساعية للوصل إلى سلام شامل وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية، استناداً إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.

كما جددت أنقرة والرياض إدانتهما للإساءات المتعمدة للقرآن الكريم، مؤكدتين على ضرورة «منع الإساءة لكافة الأديان والمقدسات».

وأكد البيان المشترك على أهمية تضافر الجهود في سبيل نشر قيم الحوار والتسامح والتعايش، ونبذ الكراهية والتطرف والإقصاء، ومنع الإساءة لكافة الأديان والمقدسات.

وفي السياق، رحب الجانب التركي باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإيران، معربا عن أمله بأن تسهم هذه الخطوة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وبما يحفظ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد الجانبان أهمية التزام إيران بسلمية برنامجها النووي، والتعاون بشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية مساهمة الجهود في إجراء مفاوضات شاملة تشارك فيها دول المنطقة، وتتناول مصادر تهديد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وفي 10 مارس الماضي، أعلنت السعودية وإيران استئناف علاقاتهما الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات في غضون شهرين، عقب مباحثات برعاية صينية في بكين.

فيما أعرب الجانب السعودي عن تقديره ودعمه لتطوير العلاقات بين تركيا ومصر الشقيقتين.

وبخصوص الحرب في أوكرانيا، أكد الجانبان أهمية إنهاء الحرب من خلال المفاوضات استنادا إلى القانون الدولي، وتغليب الحوار والحلول الدبلوماسية.

وفي الشأن ذاته، أكد الجانبان أهمية مبادرة شحن الحبوب عبر البحر الأسود التي تلعب دورا حيويا في تعزيز الأمن الغذائي العالمي وضمان استقرار أسعار المواد الغذائية وسلاسل الإمداد.

استعدادات لنقل حمولة سفينة نفط يمنية مهجورة في البحر الأحمر لتجنب كارثة بيئية

السفينة «صافر» توجد على بعد نحو 50 كيلومترا من ميناء الحديدة

«وكالات» : قالت الأمم المتحدة إنها قد تبدأ مطلع الأسبوع المقبل عملية لنقل نحو 1.1 مليون برميل نفط من ناقلة متهالكة ترسو قبالة الساحل اليمني.

ويحذر مسؤولون بالأمم المتحدة منذ سنوات من تعرض البحر الأحمر والساحل اليمني للخطر بسبب احتمال أن يتسرب من الناقلة «صافر» 4 أضعاف كمية النفط التي تسربت في كارثة الناقلة «إكسون فالديز» قبالة ألاسكا عام 1989.

وأدت الحرب في اليمن إلى توقف عمليات الصيانة في «صافر» عام 2015. وحذرت الأمم المتحدة من التدهور الشديد في حالة هيكل الناقلة ومن احتمال انفجارها.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك الثلاثاء إن سفينة «نوتيكا» التي سيتم نقل النفط إليها تبعد أقل من 3 كيلومترات عن السفينة «صافر».

واشترت الأمم المتحدة السفينة نوتيكا وأعلنتها هبة للشعب اليمني. وجرت مراسم تسليم السفينة الاثنين الماضي بحضور مسؤولين حوثيين، وستحمل لاحقا اسم اليمن.

وقال منسّق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي إن عملية تسليم السفينة نظّمت بمشاركة جميع الأطراف في النزاع اليمني، مضيفا أن السفينة أصبحت ملك «شعب اليمن».

ويتوقع مسؤولو الأمم المتحدة أن يستغرق نقل النفط من «صافر» إلى «نوتيكا» نحو 3 أسابيع، على أن تبقى هذه الأخيرة في المنطقة مع استمرار المحادثات بشأن من سيتحكّم فيها ومصير النفط.

ويقول الحوثيون إن السفينة الجديدة ستخضع لسيطرتهم.

ويشهد اليمن صراعا منذ أن أطاحت جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران بالحكومة من العاصمة صنعاء أواخر 2014.

وتدخل تحالف عسكري بقيادة السعودية عام 2015 بهدف إعادة الحكومة، ولكن الحوثيين ما زالوا يسيطرون على صنعاء ومحافظات أخرى.

الأجهزة الأمنية الفلسطينية تفرج عن قيادات طلابية

أهالي معتقلين سياسيين لدى السلطة يتظاهرون للإفراج عن أبنائهم

«وكالات» : أفرجت الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن رئيس مجلس اتحاد الطلبة في جامعة بيرزيت عبد المجيد حسن، وعضو مؤتمر مجلس الطلبة يحيى فرح بعد 30 يوما من الاعتقال.

في الوقت نفسه، قالت الكتلة الإسلامية (الذراع الطلابية لحركة حماس في جامعة النجاح بنابلس) إن الأجهزة الأمنية تواصل اعتقال 4 من طلبة الجامعة على خلفية نشاطهم السياسي، وطالبت الكتلة بالإفراج عنهم وإيقاف الملاحقات.

وكانت مظاهرات شعبية خرجت في مخيم جنين وقطاع غزة الاثنين الماضي تنديدا بالاعتقالات التي تشنها السلطة في الضفة الغربية، مطالبين بالإفراج الفوري عن المعتقلين.

وتقول مجموعة «محامون من أجل العدالة» إنها تابعت منذ بداية العام ما يزيد على 300 ملف اعتقال سياسي، منها ما يقارب 80 ملفا منذ مطلع مايو الماضي.

وانتقدت المجموعة الحقوقية «مزاعم الناطق باسم الأجهزة الأمنية بعدم وجود أي حالة اعتقال سياسي»، مضيفة أن «العشرات من طلبة جامعات وناشطين وصحفيين ما زالوا معتقلين».

وتابعت أن عشرات القرارات بالإفراج عن معتقلين صادرة عن المحاكم ولم تنفذ، داعية إلى «الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين ومحاسبة المتورطين في ارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وعدم تنفيذ القرارات القضائية».

وكانت 10 منظمات حقوقية فلسطينية طالبت السلطة الفلسطينية الأحد الماضي بالإفراج عن المعتقلين لديها على خلفية سياسية، والتوقف عن ملاحقة المواطنين بسبب نشاطهم السياسي.

وقال بيان لتلك المنظمات إنها تتابع «حالات الاعتقالات الأخيرة من قبل الأجهزة الأمنية التي طالت نشطاء وصحفيين، بمن فيهم طلبة الجامعات».

وقال المجلس إن المؤسسات المنضوية تحته رصدت «قيام الأجهزة الأمنية باستدعاء واعتقال العشرات من المواطنين»، وقد «رافقت الاعتقال والاستدعاء إساءة معاملة عدد منهم والاعتداء عليهم».

وكالة الأنباء السورية: إصابة عسكريين سوريين خلال عدوان إسرائيلي على محيط دمشق

«وكالات» : ذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا) أمس الأربعاء أن عسكريين سوريين اثنين أصيبا جراء عدوان إسرائيلي بالصواريخ استهدف نقاطا في محيط دمشق، مشيرة إلى وقوع أضرار مادية أيضا.

ونقلت الوكالة عن مصدر عسكري لم تكشف هويته أنه في «حوالي الساعة الـ12 و25 دقيقة بعد منتصف الليل نفذ العدو الإسرائيلي عدوانا جويا برشقات من الصواريخ من اتجاه شمال الجولان السوري المحتل مستهدفا بعض النقاط في محيط دمشق».

وأضاف المصدر «تصدت وسائط دفاعنا الجوي لصواريخ العدوان وأسقطت معظمها».

الاحتجاجات تتواصل وتصاعد الدعوات لعدم الالتحاق بالخدمة الاحتياطية

مئات العسكريين يوقفون خدمتهم بالجيش الإسرائيلي ونتنياهو يطلع على جاهزية قواته

فئات من جنود الجيش الإسرائيلي ترفض التعديلات القضائية التي تسعى الحكومة لإقرارها

«وكالات» : قالت مصادر في القدس إن وزير الدفاع يوآف غالانت ورئيس الأركان الإسرائيليين هرتسي هاليفي أطلعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على جاهزية الجيش الإسرائيلي في أعقاب ارتفاع عدد رافضي الخدمة العسكرية، فيما أعلنت مئات الطيارين والفنيين والأطباء العسكريين أمس الأربعاء وقف خدمتهم في الجيش احتجاجا على التعديلات القضائية التي تسعى الحكومة لإقرارها.

وأفادت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن اجتماع نتنياهو مع وزير الدفاع ورئيس الأركان جرى هذا الأسبوع، وجاء عقب إعلان 161 من ضباط الاحتياط في سلاح الجو رفضهم العودة إلى الخدمة.

ويهدد جنود احتياط آخرون في الجيش الإسرائيلي، وخصوصا في سلاح الجو، بالالتحاق بالحركة الاحتجاجية الرافضة للتعديلات القضائية.

وأوردت المصادر أن 300 طبيب عسكري أعلنوا أمس وقف تطوعهم في صفوف الجيش على خلفية التعديلات القضائية.

ونشرت صحيفة «إسرائيل هيوم»، وهي أكبر صحيفة إسرائيلية من حيث التوزيع، على صدر صفحتها الأولى عنوانا يصف انسحاب 161 من ضباط الاحتياط بسلاح الجو بأنه «خط أحمر»، وقال جنود احتياط آخرون إنهم سينضمون إلى الضباط المنسحبين بشكل معلن أمس الأربعاء عبر التوقيع على إعلان إنهاء الخدمة أمام وزارة الدفاع في تل أبيب.

وقالت المصادر إن العسكريين المنسحبين يضمون طيارين وتقنيين ومسؤولو مراقبة وتحكم ومشغلون لطائرات مسيرة، وذكر المنسحبون في عريضة مشتركة وقعوا عليها أنهم «لا يستطيعون القيام بالمهام الموكلة إليهم تحت نظام حكم يتم فيه دوس أسس الديمقراطية، وتزداد فيه الفجوة التي ستقود الدولة إلى أن تكون دولة ديكتاتورية».

وتندرج الدعوات إلى عدم الالتحاق بالجيش والخدمة الاحتياطية الإلزامية ضمن الاحتجاجات المستمرة منذ أسابيع ضد التعديلات القضائية التي يناقشها البرلمان الإسرائيلي، وتهدف إلى الحد من سلطات المحكمة العليا.

ومن المقرر أن يجري الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) تصويتا نهائيا يومي الأحد والاثنين المقبلين على التعديلات القضائية.

وتواصل لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست مناقشاتها بشأن تعديل قانون يقضي بالحد من صلاحيات المحكمة العليا ومنع قضاتها من إلغاء أي قرار أو تعيين وزاري أو وظيفي من جانب الحكومة.

وستصوت اللجنة البرلمانية على هذا التعديل في غضون الساعات المقبلة قبل ان يطرح على الهيئة العامة للكنيست مطلع الاسبوع المقبل للتصويت عليه ليصبح نافذا.

وتتواصل الاحتجاجات الشعبية على هذه التغييرات حيث يرى معارضوها أنها تمنح الحكومة الإسرائيلية صلاحيات مطلقة على نحو يمكنها من الاستبداد في اتخاذ قراراتها على الصعد كافة، كما يحصنها في وجه أي رقابة قانونية.

وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن نحو 250 إسرائيليا بدأوا أمس مسيرة على الطريق الرابط بين تل أبيب والقدس حيث يقع مقر الكنيست، وذلك للاحتجاج على التعديلات على النظام القضائي.

وكان عشرات الآلاف من الإسرائيليين قد تظاهروا الثلاثاء في مناطق مختلفة، محاولين شل حركة الطرقات وسير القطارات في محطات مركزية.

من ناحية أخرى تتواصل الاحتجاجات الشعبية ضد سعي حكومة بنيامين نتنياهو لتمرير جملة من التشريعات يعتبرها المحتجون انقلابا على الشرعية والديمقراطية، وسط تصاعد الدعوات إلى عدم الالتحاق بالجيش والخدمة الاحتياطية الإلزامية.

وقد تظاهر عشرات الآلاف من الإسرائيليين في مناطق مختلفة، محاولين شل حركة الطرقات وسير القطارات في محطات مركزية.

وأغلق المحتجون ما لا يقل عن 6 طرق سريعة، ونظموا احتجاجات في محطات قطار رئيسية في ساعة الذروة بعد الظهر، ودخلوا بورصة تل أبيب ملقين بأوراق نقدية غير حقيقية، في إشارة إلى الفساد.

وانتشر خيالة الشرطة واستخدموا خراطيم المياه لتفريق بعض المحتجين الذين أغلقوا الطرق أثناء الليل، وقالت الشرطة إنها احتجزت 45 شخصا على الأقل.

وتأتي هذه المظاهرات والاحتجاجات في وقت يواصل فيه الكنيست مناقشة تعديل قانوني يرمي إلى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة العليا ومنعهم من إلغاء أي قرارات أو تعيينات حكومية وبعد أن وافق الكنيست في قراءة أولى الأسبوع الماضي على تعديل ما يعرف باسم «بند المعقولية».

ومن المقرر أن يعقد البرلمان الإسرائيلي جلسات تصويت في قراءتين ثانية وثالثة في وقت لاحق من يوليو الجاري، وإذا تمت الموافقة على التعديل يصبح قانونا.

و«بند المعقولية» هو من الأدوات الإجرائية الموجودة بمتناول الجهاز القضائي في إسرائيل، وتحديدا لدى القضاة، خصوصا قضاة المحكمة العليا، ومن خلاله تمارس المحكمة العليا رقابة قضائية على عمل الأذرع المختلفة للسلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة ووزاراتها والهيئات الرسمية التابعة لها.

وسيعطي التعديل الحكومة صلاحية أوسع في تعيين القضاة، وهو يؤثر أيضا على تعيين الوزراء.

ومع حصول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أغلبية مريحة في الكنيست يأمل المعارضون أن تساعد موجة جديدة من الاحتجاجات في وأد التشريع قبل التصويت النهائي عليه الأسبوع المقبل.

ودافع نتنياهو عن التعديلات المقترحة، متعهدا بالحفاظ على «إسرائيل دولة قومية يهودية وديمقراطية، حرة وليبرالية، تتمتع بحكم الأغلبية المقدس إلى جانب الحقوق المدنية».

وقال في خطاب بالقدس إن حكومته تتصرف بطريقة مسؤولة ومدروسة، ولا تدخر وسعا في التوصل إلى اتفاق واسع النطاق، لاستعادة التوازن بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية.

ومع استمرار الاحتجاجات -التي بدأت قبل 28 أسبوعا- على هذه التعديلات تتصاعد في إسرائيل أيضا دعوات إلى عدم الالتحاق بالجيش والخدمة الاحتياطية الإلزامية.